

الحديث الخامس

عن أبي عبد الله : النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

(إن الحلال بين، وإن الحرام بين، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع فى الشبهات، وقع فى الحرام، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن فى الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهى القلب)

رواه البخارى ومسلم

التعريف بالراوى : هو الصحابى الجليل : أبو عبد الله، النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاف بن مأكولا بن كعب بن الحارث بن الخزرج، فهو أنصارى خزرجى .

وأمه : عمرة بنت رواحة، أخت الصحابى الشهيد : عبد الله بن رواحة رضى الله عنه .

فهو صحابى ابن صحابى ابن صحابية رضى الله تعالى عنهم .
وأبوه : بشير هو القائل : يا رسول الله، علّمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك ؟

فقال ﷺ : «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد» .

وليس فى الصحابة من اسمه النعمان بن بشير غيره، وإن كان فىهم من سى النعمان، فوق الثلاثى من الصحابة .

ولد على رأس أربعة عشر شهرا من الهجرة إلى المدينة فى أصح الأقوال . وهو أول مولود أنصارى بعد قدوم النبى ﷺ المدينة ، كما أن عبد الله بن الزبير كان أول مولود للمهاجرين بها، سكن الشام، واستعمله معاوية رضى الله عنه على حمص، ثم ولاه أمر الكوفة؛ ولما مات معاوية استعمله ابنه يزيد بن معاوية على حمص، فلما مات يزيد تمرد أهلها، فدعا النعمان، لعبد الله بن الزبير رضى الله عنهما، فخالقوه وأرادوا قتله، ففر هاربا، فتبعه خالد الكلاعى . فقتله بقرية تسمى (حرب نيسان) غيلة سنة أربع وقيل خمس وستين من الهجرة . وله أربع وستون سنة .

وكان رضى الله عنه من خطباء الناس، فمن كلامه فى خطبة له :

«إن للشيطان مصائد وفخوخا، وإن من مصائد الشيطان البطر بأنعم الله . والفخر بعطاء الله، والتكبر على عباد الله . واتباع الهوى فى غير ذات الله » .

روى له مائة حديث وأربعة عشر حديثا، اتفق البخارى ومسلم منها على عشرة أحاديث وانفرد البخارى بحديث واحد، ومسلم بأربعة أحاديث .

وروى عنه ابنه : محمد، وحמיד بن عبد الرحمن . والشعبى، وسالم بن أبى الجعد وسماك بن حرب وعمير .

ولم ينفرد رضى الله عنه برواية هذا الحديث، بل رواه أيضا سبعة من أكابر الصحابة رضى الله عنهم، فهو حديث متواتر، وقد رواه وهو صبى صغير لأن رسول الله ﷺ مات وللنعمان من العمر ثمان سنين وسبعة أشهر، مما يقتضى صحة تحمل الصبى المميز للرواية . رضى الله عن أصحاب رسول الله ﷺ وجزاهم عن الإسلام وعنا خير الجزاء .

* * *

شرح الحديث : (قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :) ففيه تأكيد التصريح بسماعه من النبي ﷺ . ويؤكد رواية : « أنه أھوى إلى أذنيه بإصبعيه . » وهو صحيح . فلا يلتفت لقول بعضهم . إنه كان طفلاً حيث مات رسول الله ﷺ . وعمر النعمان ثمان سنوات وبضعة أشهر . لأنه قد سمع وهو طفل أو صبي صغير وأدى بعد البلوغ .

ويشهد لصحة آدائه كما سمعه ، أن هذا الحديث رواه سبعة رجال غيره . وكلهم سمعه من رسول الله ﷺ بالفاظه لتي ذكره بها ، وهؤلاء السبعة هم :

على بن أبي طالب . وابنه : الحسن بن علي ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وعمار بن ياسر رضي الله عنهم . وهذا ما يؤكد صدق النعمان بن بشير في روايته له سماعاً بأذنيه من في رسول الله ﷺ . فماذا سمع ؟

- (إن الحلال بين ، وإن الحرام بين) : وفي رواية البخاري رحمه الله تعالى : « الحلال بين والحرام بين » بحذف (إن) .

وفي رواية الطبراني رحمه الله تعالى : « حلال بين وحرام بين » بالتنكير على تقدير مبتدأ محذوف تقديره : الأشياء حلال بين وحرام بين .

ومعنى قوله : إن الحلال بين . أى ظاهر وواضح ، ولا يخفى حله ، لأنه لا اشتباه فيه والحلال ضد الحرام وهو : المباح الذي انحلت عنده عقدة الحظر ، وأذن الشارع في فعله .

والحرام هو : الأمر الذي نهى الشارع عن فعله نهياً جازماً ، بحيث يتعرض من خالف النهى لعقوبة الله في الآخرة ، وقد يتعرض لعقوبة شرعية في الدنيا أيضاً^(١) .

وقد فسر الإمامان : مالك والشافعي ، الحلال ، بأنه ما لم يرد بتحريمه دليل .

(١) الحلال والحرام في الإسلام : ١٥ .

فمذهبهما: الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد الشرع بتحريمه .

وفسره الإمام أبو حنيفة بما دل دليل على حله .

وثمره هذا الخلاف : تظهر في المسكوت عنه . الذي جهل أصله .

فعند مالك والشافعي : هو من الحلال . إذ هو الأشبه بيسر الدين . وعند

الحنفية : من الحرام .

وبعضد الأول . قول الله عز وجل . ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] .

وقوله ﷺ « ... وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » (١) . وقال الحنابلة بمثل ما قال به مالك والشافعي رحمهما الله تعالى .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في القواعد النورانية الفقهية :

(إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان : عبادات يصلح بها دينهم . وعادات يحتاجون إليها في دنياهم ، فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع .

وأما العادات ، فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه . والأصل فيه عدم الحظر ، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى ، وذلك لأن الأمر والنهي عما شرع الله ، والعبادة لا بد أن تكون مأمورا بها ، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه محظور ؟

ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون : إن الأصل في العبادات . التوقيف ، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١] .

(١) من رواية البخارى .

والعادات : الأصل فيها العفو، فلا يحظر منها إلا ما حرمه ، وإلا دخلنا في معنى قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ﴾

[يونس ١٥٩]

وهذه قاعدة عظيمة نافعة، وإذا كان كذلك، فنقول :

البيع والهبة والإجارة وغيرها من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم كالأكل والشرب واللباس - فإن الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة، فحرمت منها ما فيه فساد وأوجبت ما لا بد منه. وكرهت ما لا ينبغي، وأستحبت ما فيه مصلحة راجحة في أنواع هذه العادات ومقاديرها وصفاتها.

وإذا كان كذلك، فالناس يتبايعون ويستاجرون كيف يشاءون. ما لم تحرم الشريعة، كما يأكلون ويشربون كيف شاءوا ما لم تحرم الشريعة - وإن كان بعض ذلك قد يستحب أو يكون مكروها - وما لم تحد الشريعة في ذلك حدا. فيبقون فيه على الإطلاق الأصلي ' ') .

وعلى أساس هذه القاعدة قرر ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعامة فقهاء الحنابلة : أن الأصل في العقود والشروط . الإباحة، فكل عقد لم يرد نص بتحريمه بخصوصه ولم يشتمل على محرم فهو حلال ويدل على هذا الأصل ما جاء في الصحيح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه . قال :

« كنا نعزل والقرآن ينزل ، فلو كان شيء ينهى عنه ، لنهى عنه القرآن » .

فهذا يدل على أن ما سكوت عنه الوحي ، غير منهي عنه ولا محظور . والمسلمون في حل من فعله حتى يرد نص بالنهي عن فعله والمنع منه .

وعليه تقررت هذه القاعدة الأصلية : لا يعبد الله عز وجل إلا بما شرع، ويرد غيره على فاعله ولا تحرم عادة من عادات الناس إلا بتحريم الله سبحانه وتعالى .

(١) نقلا من كتاب الحلال والحرام في الإسلام : ٢٣ ، ٢٤

فالله تعالى هو الذى يحل وهو الذى يحرم . ولا يملك ذلك أى مخلوق
 مهما بلغت مرتبته وعلا شأنه، وقد نعى القرآن الكريم على أهل الكتاب . الذين
 وضعوا سلطة التحليل والتحريم فى أيدي أحبارهم ورهبانهم فقال الله عز وجل :

﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا
 أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١] .

ولما سمع عدى بن حاتم، النبى ﷺ يتلو هذه الآية قال : يا رسول الله . إنهم
 لم يعبدوهم . فقال النبى ﷺ :

« بلى، إنهم حرموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فذلك
 عبادتهم إياهم » ^(١) . كما ينعى على المشركين سوء فعلهم فقال تعالى :

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلِ اللَّهُ أَذِنَ
 لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس: ٥٩] .

وقال محذرا عباده من الوقوع فى مثل هذه الفعال الشنيعة :

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى
 اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل: ١١٦] .

وقد منع الناس من ذلك لأن قولهم إذا لم يوافق مراد الله عز وجل، فإنه
 يكون كذبا على الله تعالى، لأنه قال حكما بالتحليل أو بالتحريم لم يصب فيه .
 ونسبه لدين الله عز وجل فهذا افتراء على الله عز وجل وكذب عليه .

لهذا حذر رسول الله ﷺ أولئك المقلدون ممن لا معرفة لهم جيدة بشرع الله
 تعالى، من الفتوى . روى الإمام أحمد، أن رسول الله ﷺ قال : « أجزؤكم على
 الفتيا أجزؤكم على النار » . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل ^(٢) : كنت أسمع

(١) رواه الترمذى وحسنه . وكان عدى بن حاتم نصرانيا قبل إسلامه .

(٢) اعلام الموقعين : ٣٣/١ .

أبى كثيراً يسأل عن المسائل فيقول : لا أدري ، ويقف إذا كانت مسألة فيها اختلاف . وكثيراً ما كان يقول : سل غيري . فإن قيل له : من نسأل ؟ قال : سلوا العلماء . ولا يكاد يسمى رجلاً بعينه .

كما كان الإمام أحمد يقول : كان ابن عيينة لا يفتي في الطلاق ويقول : من يحسن هذا ؟ ويقرر ابن القيم في إعلام الموقعين أن الأئمة والعلماء قد ابتدعوا كلمة « مكروه » بدلاً من كلمة حرام حتى لا يقعوا في إثم ولا يقولوا على الله غير الحق فالمكروه عند سلفهم هو الحرام ، ولكن الخلف نقلوها إلى الأقل حرمة من الحرام ، ولذلك قالوا : مكروه كراهة تحریم ومكروه كراهة تنزيه .

وروى الإمام الشافعي في كتابه « الأم » عن القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة . قال : « أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون الفتيا . أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام ، إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بلا تفسير . حدثنا ابن السائب عن الربيع بن خيثم -- وكان من أفضل التابعين -- أنه قال : إياكم أن يقول الرجل : إن الله أحل هذا أو رخصه ، فيقول الله له لم أحل هذا ولم أرضه . أو يقول : إن الله حرم هذا ، فيقول الله : كذبت ، لم أحرمه ، ولم أنه عنه .

وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي -- من كبار فقهاء التابعين بالكوفة -- أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه . قالوا : هذا مكروه ، وهذا لا بأس به ، فأما أن نقول : هذا حلال ، وهذا حرام ، فما أعظم هذا » وقد أقره الإمام الشافعي رضي الله عنه عليه .

ونقل ابن مفلح عن ابن تيمية رحمه الله تعالى أنه قال : (أن السلف لم يطلقوا الحرام إلا على ما علم تحريره) ووافقه على هذا القول تلميذه ابن القيم المجوزيه رحمه الله تعالى .

وكان الإمام أحمد رضي الله عنه إذا سئل عن أمر قال : أكرهه أو لا يعجبني أو لا أحبه وهكذا أما علماء زماننا سامحهم الله تعالى -- فإنهم لا يراعون لدين الله

حرمة، فإذا سئل أحدهم أجاب مسرعاً، هذا حلال أو هذا حرام، دون بحث وتروى، هذان وهما الله تعالى حتى لا يكونوا علماء سوء فالحلال ما نص الله ورسوله أو أجمع المسلمون على تحليله بعينه أو جنسه، أو هو ما لم يعلم فيه منع من الشرع والحرام ما نص أو أجمع على تحريمه بعينه أو جنسه أو على أن فيه حداً أو تعزيراً أو وعيداً.

قاله العلامة ابن حجر الهيتمي في فتح المبين. ثم يقول بعده:

(ثم التحريم إما لمفسدة أو مضرة خفية كالزنا ومذكى المجوس، وإما لمفسدة أو مضرة واضحة كالسم والخمر. وبيانه: أن المنتفع به، إما معدن أو نبات أو حيوان وتوابعه.

فالمعادن بأسرها حلال إلا الضار، على أنه لا يختص بها، بل لو ضر العسل بعض المحرورين حرم عليه أكله، والنبات كذلك، إلا ما أزال الحياة: كالسم. أو العقل: كالخمر وسائر المسكرات والمخدرات، كالخشيشة والأفيون والبنج وكذا جوزة الطيب كما أفتيت به، ونقلت فيه نص أرباب المذاهب الثلاثة: الشافعية والمالكية والحنابلة، وأن ذلك هو مقتضى كلام الحنفية فاشدد يدك على هذه الفائدة، لئلا تقع فيما وهم فيه كثيرون من أنه لا كلام فيها لأحد.

وأما الحيوان: فكل ما ورد النص على أكله فهو حلال، كالخيل، فقد صحت الأحاديث بأكلها، وبتحريم الحمر الأهلية، وتحريمها أعنى الخيل وتحليل النبيذ. منابذ للسنة الصريحة.

وكل ما ورد النص على عدم أكله، فهو حرام، وما لا نص فيه: يرجع فيه إلى ذوى الطباع السليمة من العرب، فما استخبثوه: حرام. وما لا: حلال. وأكل النجس حرام كاستعماله إلا لنحو اضطرار وتداو، لجوازه بصرف سائر النجاسات إلا الخمر. وإما لخلل في وضع اليد عليه، كالمأخوذ بنحو غصب أو سرقة أو عقد

فاسد أو نحو ذلك مما حظره الشرع بخلافه بنحو عقد صحيح أو إرث أو أخذ من مباح أو من غير معصوم^(١) أو ممتنع من نحو زكاة. أو أداء دين ، فهذا كله حلال بين) ١.هـ.

ويقول الشيخ حسن المدابغى فى حاشيته على فتح المبين معلقا على قول ابن حجر لهيئى (فما استخبنوه حرام. وما لا: حلال).

فإن اختلفوا فى استطابته. فالأكثر منهم يتبع، فإن استورا تبع قريش. لأنهم قطب العرب وفيهم الفتوة فإن اختلفت قريش ولا ترجيح أو لم تحكم بشئ. بأن شكت، أو لم توجد العرب، أو لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالأشبه به من الحيوان صورة أو طبعا أو طعما للحم، فإن استوى الشبهان أو لم يشبهه فحلال. **آية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾** ١.هـ.

فقضية الحلال والحرام من القضايا الخطيرة. لأنها تتعلق بحياة المسلمين فى أكلهم وشربهم وأفعالهم وأقوالهم، لذا وجب على كل مسلم أن يعرف الحلال والحرام كما نص عليه فى الكتاب والسنة حتى لا يرتكب فعل أمر وقد تكون فيه مخالفة يحاسب عليها فى الدنيا أو فى الآخرة أو فيهما معا وبين الحلال والحرام أمور يصعب على المسلم العادى الكشف عنها، فالعلماء ملزمون بضرورة البحث والتنقيب حتى يكشفوا أمرها للمسلمين ليتعرفوا عليها، لأن الحلال والحرام وما بينهما من مشبهات. أمور مكمله للدين ومتممة لصحته ومكملة للتعبد.

- (وينهما أمور مشتهات): كذا هو عند مسلم والبخارى رضى الله عنهما، وللبخارى فى بعض رواياته وكذا لابن ماجه روى: «مشبهات» بورن

(١) مراده الحربى. وكذا من مات مرتدا إن استحق الآخذ شيئا من بيت المال. وأما تارك الصلاة والزانى المحصن فما لهما لورثتهما. لا يجوز أخذه لأحنى. قاله شيخنا الحلي: من حاشية المدابغى على فتح المبين ص ٩٢.

مفعلات، وفي رواية للبخارى. «مشبهة» بالإفراد وفي رواية لأبي داود.
«مشبهة» بالإفراد، وفي رواية للطبراني «متشابهات».

ومعنى قوله أمور أى شئون وأحوال، ومشتبهات جمع مشتبه. وهو: كل ما ليس بواضح الحل والحرم، مما تازعته الأدلة، وتجادبته المعانى والأسباب. فبعضها يعضده دليل الحلال وبعضها يعضده دليل الحرام، كما فسر ابن حجر الهيتمي.

وفسر الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه رضى الله عنهما: المشتبه: بما اختلف فى حل أكله كالخيل. أو لبسه، كجلود السباع، أو كسبه كبيع العينة.

وقد أفتى الشافعية بحل أكل الخيل كله لصحة الأحاديث بأكملها، خلافا للإمام مالك رضى الله عنه الذى أفتى بحرماتها. لأن لام العلة فى قوله تعالى (لتركبوها وزينه) تفيد الحصر عند مالك قال الشبراخيتى المالكي، وكذا حرم الشافعية شرب النبيذ. وقد أحل قليله الحنفية أما جلود السباع، فإنه يحرم لبسها عند الشافعية قبل دبغها. وقد أحلها غيرهم.

وأما بيع العينة، فالمقصود به: أن يبيع متاعا بضمن، ثم بعد أن يقبضه المشتري، يبيعه لبائعه بأقل مما اشتراه به، وهو حلال عند الشافعية. لتوافر أركان البيع وشروطه فيه، حرام عند غيرهم، لأنهم يرونه حيلة من حيل الربا.

وفى رواية أخرى عن الإمام أحمد أنه فسر المشتبه: باختلاط الحلال والحرام. كأن يختلط طعام حرام كمغصوب بطعام حلال، أو نقد حرام بنقد حلال كما هو حاصل فى أيامنا هذه وقد أفتى الكثيرون من العلماء. بأنه يخرج قدر الحرام. ويأكل الباقي سواء أقل الحرام أم كثر ويقول شهاب الدين بن الفقيه رحمه الله:

(هذا لا يتأتى على قواعدنا معاشر الشافعية، لأن حكمه عندنا أنه لا

يتناول منه شيء إلا للضرورة) ومن المشتبه أيضاً، معاملة من فى ماله حرام، فالورع تركها مطلقاً سواء كان الحرام فى ماله قليلاً أو كثيراً، وإن جازت معاملته، ولكن الإمام الغزالى رحمه الله تعالى يقول: «إن كان أكثر ماله الحرام، حرمت معاملته». ويقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «ينبغى أن يتجنبه إلا أن يكون شيئاً يسيراً أو شيئاً لا يعرف».

يقول ابن رجب الحنبلى (١) رحمه الله تعالى مبيناً رأى أصحاب أحمد: واختلف أصحابنا هل هو مكروه أو محرم على وجهين: وإن كان أكثر ماله الحلال جازت معاملته والأكل من ماله. وقد روى الحارث عن على رضى الله عنه أنه قال فى جوائز السلطان «لا بأس بها ما يعطيكم من الحلال أكثر مما يعطيكم من الحرام» وكان النبى ﷺ وأصحابه يعاملون المشركين وأهل الكتاب مع علمهم بأنهم لا يجتنبون الحرام كله، وإن اشتبه الأمر فهو شبهة. والورع تركه. قال سفيان: لا يعجبني ذلك، وتركه أعجب إليّ، وقال الزهري ومكحول: لا بأس أن يؤكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه، فإن لم يعرف فى ماله حرام بعينه. ولكن علم أن فيه شبهة فلا بأس بالأكل منه. نص عليه أحمد فى رواية حنبل (٢). وذهب اسحاق بن راهويه إلى ما روى عن ابن مسعود وسلمان وغيرهما من الرخصة. وإلى ما روى عن الحسن وابن سيرين فى إباحة الأخذ بما يقضى من الربا والقمار، ونقله عنه ابن منصور.

وقال الإمام أحمد فى المال المشتبه حلاله بحرامه: إن كان المال كثيراً أخرج منه قدر الحرام وتصرف فى الباقي، وإن كان المال قليلاً اجتنبه كله، وهذا لأن

(١) جامع العلوم والحكم: ٨٥، ٨٦.

(٢) حبل بن اسحاق من اتباع الإمام أحمد.

القليل إذا تناول منه شيئاً فإنه يتعذر معه السلامة من الحرام بخلاف الكثير، ومن أصحابنا من حمل ذلك على الورع دون التحريم، وأباح التصرف في القليل والكثير بعد إخراج قدر الحرام منه، وهو قول الحنفية وغيرهم، وأخذ به قوم من أهل الورع منهم: بشر الحافي، ورخص قوم من السلف في الأكل مما يعلم في ماله حرام ما لم يعلم أنه من الحرام بعينه، فصح كما تقدم عن مكحول والزهري. وروى مثله عن الفضيل بن عياض وروى في ذلك آثار عن السلف، فصح عن ابن مسعود أنه سئل عما له جار يأكل الربا علانية ولا يتخرج من مال خبيث يأخذه يدعوه إلى طعام. فقال: «أجيبوه فإنما الهناء لكم والوزر عليه». وفي رواية أنه قال: «لا أعلم له شيئاً إلا خبيثاً أو حراماً؛ فقال: أجيبوه»

وقد صحح الإمام أحمد هذا عن ابن مسعود، ولكنه عارضه بما روى عنه أنه قال: «الإثم حزاز القلوب». وروى عن سلمان مثل قول ابن مسعود الأول، وعن سعيد بن جبير والحسن البصري ومورق العجلي وإبراهيم النخعي وابن سيرين وغيرهم.

ثم قال: ومتى علم أن عين الشيء حرام أخذ بوجه محرم، فإنه يحرم تناوله. وقد حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر وغيره.

وقد روى عن ابن سيرين في الرجل يقضي من الربا. قال: لا بأس به، وعن الرجل يقضي من القمار قال: لا بأس به، خرجه الحلال بإسناد صحيح، وروى عن الحسن خلاف ذلك وأنه قال: إن هذه المكاسب قد فسدت، فخذوا منه ما أشبه المضطر، وعارض المروزي عن ابن مسعود وسلمان ما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنه أكل طعاماً، ثم أخبر أنه من حرام. فاستقاءه^(١).

ولقد بين العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي رحمه الله تعالى قضية المشتبه بمقال جليل القدر عظيم الفائدة. فيقول فيه ما نصه^(١):

(ثم الحصر في الثلاثة صحيح، لأنه إن نص – أي في القرآن والسنة – أو

(١) فتح المبين: ١١٣، ١١٤، ١١٥.

أجمع على الفعل، فالحلال أو على المنع جازما، فالحرام، أو سكت عنه، أو تعارض فيه نصان ولم يعلم المتأخر منهما. فالمشتبه، ولكونه أشكل الثلاثة - أى المشتبه - مست الحاجة إلى مزيد بيانه وإيضاحه. فنقول:

عدم مما مر أن الحلال المطلق: ما انتفى عن ذاته الصفات المحرمة له، وعن أسبابه ما يجر إلى حلال فيه. وبه صيد، احتمل أنه صيد، وانفلت من صائده. ومعار احتمل موت المعير وانتقاله إلى ورثته، وليس هذا مشتبهًا، فلا ورع في العمل بذلك الاحتمال، لأنه هو لعدم اعتضاده بشيء. مع أن الأصل عدمه.

وإنما المشتبه الذى يتجاذبه سببان متعارضان، يؤديان إلى وقوع التردد في حله وحرمته، كما مر وأن الحرام ما في ذاته صفة محرمة. كالإسكار، أو في سببه ما يجر إليه خللا. كالبيع الفاسد ومنه ما تحققت حرمة واحتمل حله. كمغصوب احتمل إباحة مالكه، فهو حرام صرف، وليس من المشتبه لما قررباه في نظيره. إذ الذى فيهما، احتمال محض، لا سبب له فى الخارج، إلا مجرد التحويز العقلى وهو لا عبرة به، فليسا من المشكوك فيه.

وأما المشتبه بالمعنى الذى قررناه آنفا، فهو أقسام أربعة:

الأول: الشك فى المحلل والمحرم، فإن تعادلا استصحب السابق. وإن كان أحدهما أقوى لصدوره عن دلالة معتبرة فى العين، فالحكم له، فلو رمى صيدا فجرحه فوق فى ماء أو نار أو على طرف سطح أو جبل فسقط منه أو على شجرة فصدمه غصنها أو أرسل كلبه وشركه فيه كلب آخر. وشك فى قاتله منهما. حرم.

لأن الأصل. التحريم، فلا يزال بالشك فى المبيح ولو جرح طير الماء وهو على وجهه. ومات، أو جرحه وهو خارج الماء. فوقع فيه، أو وهو فى مائه، والرامى فى سفينة فى الماء. حل. أو فى البر، فلا إن لم ينته بالجرح إلى حركة مذبوح.

الثانى: الشك فى طرو محرم على الحل المتيقن، فالأصل. الحل، فلو قال: إن كان ذا الطائر غرابا فامرأتى طالق. وقال آخر: إن لم يكنه فامرأتى طالق.

والتبس أمره (١). لم يقض بالتحريم على واحد منهما، على الأصح لأن كلا منهما على يقين الحل بالنسبة إلى نفسه. إذ لم يعارضه بالنظر إليه وحده شئ وإنما عارضه يقين التحريم بالنظر إلى ضم غيره إليه. ولا مسوغ لهذا الضم، لأن المكلف إنما يكلف بما يخصه على انفراده. ومن ثم لو قالهما واحد في زوجته، كان علق إحداهما بكونه غراباً. والأخرى بكونه غيره، لزمه اجتنابهما، لأن إحداهما طلقت منه يقيناً، وأصل الحل فيهما عارضه يقين التحريم في إحداهما بالنظر إليه وحده، فارتفع به ذلك الأصل.

الثالث: أن يكون الأصل التحريم ثم يطراً ما يقتضى الحل بظن غالب، فإن اعتبر سبب الظن شرعاً. حل، وألغى النظر لذلك الأصل. وإلا. فلا، فلو أرسل كلباً على صيد ثم غاب عنه بعد جرحه حل. إن كان الجرح مذففاً، سواء كان فيه أثر غيره أم لا، وكذا إن كان الجرح غير مذفف. ولم يكن فيه أثر غيره بخلاف ما لو غاب عنه قبل جرحه، ثم وجده مجروحاً ميتاً. فإنه يحرم، وإن تضمخ الكلب بدمه، ولو وجدت شاة مذبوحة، ولم يدر من ذبحها، فإن كان أهل البلد مسلمين فقط، أو كانوا أغلب، حلت، وإن كان نحو المجوس أكثر أو استويا. حرمت لأن أصل التحريم حينئذ لم يعارضه أقوى منه.

الرابع: أن يعلم الحل ويغلب على الظن طرو محرم. فإن لم تستند غلبته لعلامة تتعلق بعينه لم تعتبر ومن ثم حكمنا - أي الشافعية - بطهارة ثياب الخمارين والحزارين والكفرة المتدينين باستعمال النجاسة. وإن استندت لعلامة تتعلق بعينه، اعتبرت وألغى أصل الحل، لأنها أقوى منه، فلو رأى ظبية تبول في ماء كثير، فوجده عقب البول متغيراً، وشك هل تغيره به، أو بمكث مثلاً وأمكن تغيره به، فهو نجس، بخلاف ما لو وجده متغيراً بعد مدة، أو وجده عقبه غير

(١) نقل المداغنى عن ابن الفقيه قوله: هذا مفيد بما إذا كان هناك تعليق محض. أما إذا كان في محاوراة بأن وقع بين اثنين طائر وارتفع فاحتلفا فيه فقال أحدهما: إن كان هذا الطائر غراباً فامرأتى طالق وقال الآخر: إن لم يكن هو فامرأتى طالق فلا يقع على كل منهما ولو عند تبين الحال لغلبة الظن (فتح المبين هامش ص ١١٤).

متغير ثم ظهر التغير، أو لم يمكن التغير به لقلته، فإنه ظاهر، عملاً بالأصل الذى لم يعارضه حينئذ ما هو أقوى منه

والحاصل: أنه إذا تعارض أصلان، أو أصل وظاهر:

فقال جماعة من متأخرى الخراسانيين: إن فى كل مسألة من ذلك قولين. لكن قال المصنف فى شرح المذهب ^(١): هذا الإطلاق ليس على ظاهره، فإن لنا مسائل يعمل فيها بالظاهر بلا خلاف كشهادة عدلين، فإنها تفيد الظن، ويعمل بها بالإجماع. ولا نظر إلى أصل براءة الذمة، ومسألة بول الطيبة وأشباهها. ومسائل يعمل فيها بالأصل بلا خلاف، كمن ظن حدثاً أو طلاقاً أو عتقاً أو أصلى ثلاثاً أم أربعاً. فإنه يعمل بالأصل بلا خلاف.

قال والصواب فى الضابط ما حرره ابن الصلاح فقال: إذا تعارض أصلان. أو أصل وظاهر وجب النظر فى الترجيح، كما فى تعارض الدليلين، فإن تردد فى الراجح، فهى مسائل القولين. وإن ترجح دليل الظاهر، حكم به بلا خلاف، وإن ترجح دليل الأصل، حكم به بلا خلاف انتهى.

فالأقسام حينئذ أربعة:

أولها: ما ترجح فيه الأصل جزماً. وضابطه: أن يعارضه احتمال مجرد كما مر.

ثانيها: ما ترجح فيه الظاهر جزماً، وضابطه: أن يستند إلى سبب نصبه الشارع، كشهادة العدلين، واليد فى الدعوى، ورواية الثقة، وإخباره بدخول وقت، أو برؤية ماء، وإخبارها بحيضها فى العدة، أو عرف عادة، كأرض بشط نهر الظاهر أنها تغرق وتنهار فى الماء. فلا يجوز استئجارها ومثل الزركشى له. باستعمال السرجين فى أوانى الفخار، فيحكم بنجاستها قطعاً، ونقله عن الماوردى وبالماء الهارب من الحمام لأطراد العادة بالبول فيه، وفيه نظر، كما بينته

(١) هو الإمام النووى الشافعى رحمه الله تعالى مصنف الأربعين النووية وغيره. والمذهب فى فقه الشافعية ألفه الإمام الشيرازى.

فى شرحى الإرشاد والعباب، وعلى تسليمه فيعفى عن تلك الأوانى، كما نص عليه الشافعى، فإنه لما دخل مصر سئل عنها، فقال: إذا ضاق الأمر اتسع أو ضم إليه ما يعضده. كما مر فى بول الظبية.

ثالثها: ما ترجح فيه الأصل على الأصح. وضابطه: أن يستند الاحتمال فيه إلى سبب ضعيف وأمثله لا تكاد تنحصر، ومنها ما مر فى نحو ثياب الخمارين. وما لو أدخل كلب رأسه فى إناء وأخرجه وفمه رطب، ولم يعلم ولوغه، فهو طاهر. وما لو تنحج إمامه فظهر منه حرفان، فلا يفارقه لأن الأصل بقاء صلاته ولعله معذور. وما لو امتشط محرم فرأى شعرا وشك هل نتفه أو انتتف، فلا فدية عليه. لأن النتف لم يتحقق، والأصل براءة الذمة.

رابعها: ما ترجح فيه الظاهر على الأصح. وضابطه: أن يكون سببا قويا منضبطا، فلو شك بعد الصلاة فى ترك ركن غير النية والتحرم، أو شرط، كأن تيقن الطهارة وشك فى ناقضها، لم تلزمه الإعادة، لأن الظاهر مضى عبادته على الصحة. أو شك بعد فراغ الفاتحة. أو الاستنجاء أو غسل الثوب فى بعض كلماتها. أو هل استجمر بجمرتين أو ثلاث أو هل استوعب الثوب. لم يؤثر لذلك. ولو اختلفا فى صحة عقد، صدق مدعيها. لأن الظاهر جريان العقود بين المسلمين على قانون الشرع، وفى تعارض الأصلين تارة بجزم بأحدهما. وتارة يجرى خلاف، ويرجح ما عضده ظاهر وغيره. وقال ابن الرفعة:

ولو كان فى جهة أصل وفى أخرى أصلان قدما جزما.

قال الإمام: ليس المراد بتعارضهما تقابلهما على جهة واحدة فى الترجيح. فإن هذا كلام متناقض بل المراد التعارض بحيث يتخيل الناظر فى ابتداء نظره. فإذا حقق فكره رجح (١). هـ.

- (لا يعلمهن كثير من الناس): أى لا يعلم حكمهن من التحليل والتحريم، وإلا فالذى يعلم الشبهة يعلمها من حيث إنها مشكلة وجاء فى روايتى

البخارى وابن ماجة : « لا يعلمها » وهو الأرجح عند أهل العربية لأن الأولى في جمع ما لا يعقل أن يعامل معاملة المؤنث . قاله الشيرازي .

وجاء ذلك مفسرا في رواية الترمذى . ولفظه : « لا يدرى كثير من الناس أم الحلال هي أم من الحرام » هذا ويخرج بقوله : لا يعلمهن كثير من الناس . أن القليل من الناس يعلمونهن وهم الراسخون في العلم فهي مشتبهة على من لا يعلمها . وليست مشتبهة في نفس الأمر ، فهذا هو السبب المقتضى لاشتباه بعض الأشياء على كثير من العلماء . وقد يقع الاشتباه في الحلال والحرام بالنسبة للعلماء وغيرهم من وجه آخر ، وهو أن من الأشياء ما يعلم سبب حله ومنها ما يعلم سبب تحريمه فالأول لا تزول إباحته إلا بيقين زوال سبب حله ، اللهم إلا في الأبضاع عند من يوقع الطلاق بالشك فيه ، كما لك . أو إذا غلب على الظن وقوعه ، كإسحاق بن راهويه .

والثاني : لا يزول تحريمه إلا بيقين زوال سبب تحريمه ، والورع اجتنابه . فقد روى في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال :

« إني لأتقلب إلى أهلي ، فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرفعها لآكلها . ثم أخشى أن تكون من الصدقة ، فألقيها » .

والمشتبه أمر يكثر اختلاف الفقهاء فيه ، ورغم وقوع هذا الاختلاف ، فلا بد في الأمة من العلماء من يوافق قوله الحق الذي هو مراد الشرع ، فيكون هو العالم بهذا الحكم . أما غيره فيكون الأمر مشتبهاً عليه ، وهذا قول كثير من العلماء .

قال ابن رجب الحنبلي (رحمه الله تعالى) : (وكلام النبي ﷺ يدل على أن هذه المشتبهات من الناس من يعلمها ، وكثير منهم لا يعلمها . فدخل فيمن لا يعلمها نوعان :

أحدهما : من يتوقف فيها لاشتباهاها عليه ، والثاني : من يعتقد أنها على غير ما هي عليه .

ودل الكلام على أن غير هؤلاء يعلمها، ومراده: أنه يعلمها على ما هي عليه في نفس الأمر من تحليل أو تحریم وهذا من أظهر الأدلة على أن المصيب عند الله في مسائل الحلال والحرام المشتبه المختلف فيها واحد عند الله عز وجل، وغيره ليس بعالم بها، بمعنى أنه غير مصيب لحكم الله فيها في نفس الأمر وإن كان يعتقد فيها اعتقاداً يستند فيه إلى شبهة يظنها دليلاً، ويكون مأجوراً على اجتهاده ومغفوراً له خطؤه لعدم اعتماده).

وقال الحارث المحاسبى رحمه الله تعالى في رسالة المسترشدين:

(وإنما يميز ذلك ويرغب فيه أهل العقل عن الله - أى أهل التلقى والفهم - الذين عملوا في إحكام الظاهر، وتزهدوا عن الشبه، قال رسول الله ﷺ «الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات» تركها خير من أخذها، فافحص عن النية. واعرف الإرادة، فإن المجازاة بالنية. قال رسول الله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»).

وقال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى في إحياء علوم الدين:

(يظن الجاهل أن الحلال مفقود، وأن السبيل للوصول إليه مسدود، حتى لم يبق من الطيب إلا الماء الفرات، والحشيش النابت في الموات، وما عداها فقد أخبثته الأيدى العادية وأفسدته المعاملة الفاسدة، وليس كذلك. بل قال المصطفى ﷺ «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات» وإنما الذى فقد العلم بالحلال وبكيفية الوصول إليه).

وقال العلامة زين الدين ابن المنير في شرحه على «صحيح البخارى» عند رواية البخارى:

«ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام» أن شيخه القدوة الزاهد الشيخ أبا القاسم بن منصور القبارى الاسكندراني كان يقول:

المباح عقبة بين العبد وبين المكروه، فمن استكثر من المباح تطرق إلى المكروه، والمكروه عقبة بين العبد وبين الحرام فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام.

وقال القسطلانى رحمه الله تعالى فى إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى
عند هذا الحديث :

(بالله عليك ما لم تعلم حله يقينا، اتركه، كتركه صلى الله عليه وسلم ثمرة خشية أن تكون
من تمر الصدقة، وأعلى الورع ترك الحلال مخافة الحرام، كترك إبراهيم بن أدهم
أجرته لشكه فى وفاء عمله . وطوى عن جوع شديد .

وقالت أخت بشر الحافى لأحمد بن حنبل : إنا نغزل على سطوحنا . فيمر
بنا مشاعل الظاهرية - الحرس - ويقع الشعاع علينا . أفيجوز لنا الغزل فى
شعاعها؟ فقال : من أنت عافاك الله؟ قالت : أخت بشر الحافى . فبكى . وقال : من
بيتكم يخرج الورع الصادق لا تغزلى فى شعاعها، وأقامت السيدة بديعة الإيجية
من أهل عصرنا هذا - القرن العاشر - بمكة أكثر من ثلاثين سنة لم تأكل من
اللحوم والثمار وغيرها المجلوبة من (بجيلة) لما قيل : إنهم لا يورثون البنات!!
وامتنع أبوها نور الدين من تناول تمر المدينة لما ذكر أنهم لا يزكون ، ومن ترخص
نדם، والأورع أسرع على الصراط يوم القيامة) ١. هـ قسطلانى .

وحكى الخطيب البغدادي فى تاريخ بغداد فى ترجمة الحافظ ابن عقدة . أن :
(والده محمد بن سعيد، الملقب بعقده، وكان ورعا ناسكا، سقطت منه دنائير
على باب دار أبى در الخراز، فجاء بنخال ليطلبها . قال عقده : فوجدتها . ثم
فكرت فقلت : ليس فى الدنيا غير دنائيرك؟ فقلت للنخال : هى فى ذمتك .
ومضيت وتركته) .

ومثله وقع للإمام أبى إسحاق الشيرازى شيخ الشافعية فى عصره، صاحب
كتاب المهذب فى المذهب وكان على خشونة شديدة من الفقر والإملاق، وفى
غاية من الورع والصلاح .

دخل المسجد يوما ليأكل فيه شيئا، فنسى دينارا، فذكره فى الطريق .
فرجع . فلما وجدته تركه ولم يمسه، وقال : ربما وقع من غيرى ولا يكون دينارى .
ذكره النووى فى تهذيب الأسماء .

وإنما شرع الورع للتنزه عن فعل كل ما فيه شبهة أخذا بالاحتياط حتى لا يجر ذلك إلى الوقوع في الحرام على أحد التقديرين، وبه عمل النبي ﷺ وأصحابه .

فلقد احتشم عبد الله أجو أم المؤمنين السيدة سودة بنت زمعة رضى الله عنها وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنه فى ابن وليدة أبيها زمعة، فألحقه النبي ﷺ . بأبيها بحكم الفراش ولكنه رأى شبها بينا بين الوليد وبين عتبة أخى سعد . فقال ﷺ لأم المؤمنين « احتجى منه يا سودة » .

(قال جمهور العلماء: الإفتاء بالأول، تحرزا عن الشبهة . وحشا على الأحوط . خوفا من الوقوع فى فرج محرم، بتقدير صدق المرضعة، لا تحريم صرف للإجماع على شهادة امرأة واحدة غير كافية فى مثل ذلك .

والثانى: كذلك، لأنه حكم بأنه أخوها، فأمرها بالاحتجاب منه مجرد احتياط نظرا إليه ما فيه من الشبه البين بعتبة المقتضى كونه أجنبيا عنها .

وهذا يؤذن بأنه ﷺ لم يعلم باطن الأمر، وإلا لما أمرها بذلك . ودال على أنه ينبغى للمفتى أن يجيب بالاحتياط فى النوازل المحتملة للتحريم والتحليل، لاشتباه أسبابها عليه وإن علم حكمها يقينا باعتبار ظاهر الشرع .

وممن صرح بما مر تصويبه ابن المنذر حيث قال: ما تيقن حرمة وشك فى بقاء سبب تحريمه باق على أصل تحريمه وعكسه فى الحلال، لخبر: « فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » (١) .

وما احتملها ولا مرجح لأحدهما، الأحسن: التنزه عنه كما تنزه ﷺ عن ثمرة ساقطة فى بيته وقال: « لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها » (٢) .

(١) الحديث رواه مسلم ونصه: « إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئا فأشك عليه أخرج منه نساء أم لا ، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » .

(٢) قال الشيخ الحلبي الشافعى : والراجح من مذهبا حرمة الصدقتين عليه ﷺ . وحرمة صدقة الفرض دون النقل على آله .

وإذا تقرر أن المشتبه مترد بين الحرام والحلال لتعارض سببيهما وتنازع دليلهما، وأن الأولى والأحوط التنزه عنه خوفاً من الوقوع فى الحرام على أحد التقديرين (١١).

أى تقدير كونه حلالاً، وتقدير كونه حراماً، وأحدهما المراد هنا، كونه حراماً أى يقع فى الحرام على تقدير كون ذلك المشتبه حراماً.

- (فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه) : اتقى من التقوى، والتقوى لغة : جعل النفس فى وقاية مما يخاف وقوعه .

وشرعاً هى : حفظ النفس عن ارتكاب الآثام وما يجبر إليها، أى إلى الآثام وهو المشتبهات، وفى عرف الصوفية هى : التبرى مما سوى الله تعالى بالمعنى المقرر عندهم .

وسئل الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه عن التقوى فقال : هى الخوف من الجليل والعمل بالتنزيل والاستعداد ليوم الرحيل .

وقال أبو الدرداء رضى الله عنه « تمام التقوى أن يتقى الله العبد حتى يتقيه من مثقال ذرة، وحتى يترك بعض ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراماً . حجاباً بينه وبين الحرام » .

وقال الحسن البصرى رحمه الله تعالى : « ما زالت التقوى بالمتقين حتى تركوا كثيراً من الحلال مخافة الحرام » .

وقال سفيان الثورى رحمه الله تعالى : « إنما سمو المتقين، لأنهم اتقوا ما لا يتقى » .

وروى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما . قال : « إني لأحب أن أدع بينى وبين الحرام سترة من الحلال لا أخرقها » .

وقال سفيان بن عيينة رضى الله عنه : « لا يصيب عبد حقيقة الإيمان حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزا من الحلال ، وحتى يدع الإثم وما تشابه منه » .

وقال ميمون بن مهران رضى الله عنه : « لا يسلم للرجل الحلال حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزا من الحلال » والشبهات جمع شبهة وهى ما يخيل للناظر أنه حجة . وليس كذلك ، ولكن المراد بها هنا ما سبق بيانه فى تعريف المشتبه .

ويقال استبرأ الرجل أى طلب البراءة ، والمراد هنا كما قال المناوى رحمه الله تعالى : « أى بالغ فى براءة دينه وعرضه » وذلك بطلبه البعد عن فعل أو قول أو أكل أو شرب أو لبس كل ما فيه شبهة فيسلم دينه من الذم الشرعى ، قالوا : استبرأ الرجل من بوله أى حصل له البراءة منه ويسلم عرضه لأنه صانه عن كلام الناس فيه مما يتسبب أو يعيبه ويسئ إليه ، فلا يضع نفسه فى موضع التهم والشك والريبة .

جاء فى الخبر « من عرض نفسه للتهم ، فلا يأمن من إساءة الظن به » .

وقد قال رسول الله ﷺ . لمن رأياه مع زوجته « صفية » رضى الله عنها ، فاهروا : « على رسلكما إنها صفية » خوفا عليهما أن يظنا به صلوات الله وسلامه عليه شيئا ، فيهلكا ولم ينظر إلى أن احتمال وقوع ذلك منهما بعيد جدا ، فقال الرحلان : سبحان الله . فقال لهما ﷺ : (إيا الشيطان يحرق من ابن آدم مجرى الدم . وقد حشيت أن يقذف فى قلوبكما شرا » . لقد صدق الله العظيم فقد وصفه بقوله : « بالؤمنين رءوف رحيم » .

ويقول أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه : « من لا يستحي من الناس لا يستحي من الله » .

- (ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام) : لأن النار من مستصغر الشرر . وقال بعض السلف : « المعاصى بريد الكفر » .

ويؤيده قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾

وذلك لأن الصغيرة جحر الكبيرة . والكبيرة قد تصل بالإنسان إلى الكفر - وانعياد بالله تعالى - قال الله تعالى : ﴿ نَمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السَّوْءَ أَنْ كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ ، وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ . ولذلك زهد العارفون في المسامح حتى لا يقعوا في فعل المكروه ، وزهدوا في المكروه حتى لا يقعوا في الحرام وزهدوا في الحرام تنفيذا لأمر الله أولا وحتى لا يقعوا في الكفر ثانيا .

فإن للإنسان إذا داوم على فعل الصغائر فإنه يقع في الكبائر ، لأن كثرة فعل الصغائر تسود القلب وتزيد الإنسان جرأة فيفعل الكبيرة ، فيهلك بفعلها المتكرر لأنها تجره إلى الكفر .

ولذلك قال رسول الله ﷺ : « لا يبلغ للعبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذر مما به بأس » .

ولما كان ملوك العرب وسادتهم ، يحمون مراعى لمواشيهم ويمنعون عنها غيرهم ، ويتوعدون من دخلها بالويل والثبور . وتوقيع أشد العقوبة عليه . لذلك يبعد الناس عنها خوفا من العقوبة لهذا قال المصطفى ﷺ :

- (كالراعى يرعى حول الحمى ، يوشك أن يرتع فيه) : فهذا الراعى حافظ للحيوان غيره ويرعاه حول الحمى أى المحظور على غير مالكه يوشك أو يكاد فى سرعة أن يرتع فيه بأن تأكل الماشية التى يرعاها منه . فيعاقب أشد العقوبة من صاحبه أو حاميه .

- (ألا وإن لكل ملك حمى) : يحميه عن الناس ويتوعد من دخل إليه أو قرب منه بالعقوبة الشديدة

وقد حمى رسول الله ﷺ حرمة المدينة عن أن يقطع شجره أو يصطاد صيده

وكدلك حمى عمر رضى الله عنه لإبل الصدقة أرضا ترعى فيها. ومنع غيرها من الدحور إليها.

(ألا وإن حمى الله محارمه) : إن المراد بذلك هو المعاصى التى حرمها الله تعالى. ووعد مرتكبها بالعذاب الأليم وهى : الحناية على النفس أو العرض أو الدين أو العقل أو المال. وذلك بارتكاب حرائم كثيرة منها : القتل والسرقة والزنا والقتل وسرر الخمر والكذب والغيبة والنميمة وأكل مال الناس بالباطل وكبرها وأحصرها بالإشراك بالله والردة عن الإسلام، وأشباه ذلك من كل ما يجبر إليه وتطلق المحارم أيضا على المنهيات وترك المأمورات. قال الله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾.

ولما كان القلب هو ملك الأعضاء، وكلهم جنوده وأتباعه، وكانت حركاتها كلها مرتبطة بحركاته لزم صلاح القلب حتى تصلح حركات العبد بجوارحه واحتنايه للمحرمات واتقاء الشبهات ولن تصلح أعمال العبد وحركاته إلا بصلاح قلبه وسلامة حركاته، لذا قال رسول الله ﷺ :

(ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهى القلب) :

ولذلك كان النبى ﷺ يقول فى دعائه : « اللهم إنى أسألك قلبا سليما » .

كما قال الله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ

سليم ۝

فالقلب السليم هو السالم من الآفات والمكروهات كلها، وهو القلب الذى ليس فيه سوى محبة الله تعالى وخشيته وخشية ما يباعد منه، وفى مسند الإمام أحمد رضى الله عنه عن أنس عن النبى ﷺ قال : « لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه .

فإن أعمال حوارحه لا تستقيم إلا باستقامة القلب . ومعنى استقامة القلب : أن يكون ممتلئا من محبة الله تعالى ، ومحبة طاعته ، وكراهة معصيته عز وجل .

فلا صلاح للقلوب حتى يستقر فيها معرفة الله وعظمته ومحبته وخشيته ومهابته ورحاؤه وحسن التوكل عليه، ويمتلئ من ذلك. وهذا هو حقيقة التوحيد، وهو المعنى الحقيقي لقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

قال الحسن رحمه الله تعالى: قال أصحاب رسول الله ﷺ: يا رسول الله، إنا نحب ربنا حبا شديدا. فأحب الله أن يجعل حبه علما. فأنزل الله هذه الآية: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. ولذلك يقول الحسن: أعلم أنك من تحب الله حتى تحب طاعته.

وسئل ذو النون المصري رحمه الله تعالى: متى أحب ربي؟ قال: إذا كان ما يبغضه عندك أمراً من الصبر.

وقال بشر بن السري: ليس من أعلام الحب أن تحب ما يبغضه حبيبك. وقال أبو يعقوب النهرجوري: كل من ادعى محبة الله عز وجل ولم يوافق الله في أمره فدعواه باطل.

وقال يحيى بن معاذ: ليس بصادق من ادعى محبة الله، ولم يحفظ حدوده. وقد روى في السنن عن النبي ﷺ قال: «من أعطى الله ومنع الله وأحب الله وأبغض الله. فقد استكمل الإيمان».

فالقلب هو مبدأ الحركات البدنية، والإرادات النفسية، فإن صدرت عنه إرادة صالحة، تحرك البدن كله حركة صالحة، وإن صدرت عنه إرادة فاسدة تحرك البدن كله حركة فاسدة. فهو المالك والأعضاء كالرعية، والرعية تصلح بصلاح مالكها وتفسد بفساده، لأنه كالمنح للضعفاء. والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكدا.

ولذلك شق صدر النبي ﷺ أربع مرات عند انتقاله في أطوار حياته التي احتيج فيها لتطهير قلبه، فقد شق عند صفولته ثم في قرب بلوغه أشده وأول ما أوحى إليه نم عند الإسراء به، وأخرج من قلبه علقة سوداء. وقيل له: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسل بماء زمزم الذي هو أشرف المياه، قال العلامة البلقيني: إنه أفضل من ماء الكوثر، خلافا لمن رأى غير ذلك.

فلما طهر قلبه ﷺ ، وبولغ في تطهيره بما لم يبالغ به في غيره . لأنه كان أفضل الرسل وإمام المؤمنين الصادقين ، وسيد الخلق أجمعين ﷺ تسليماً كثيراً .
ولأهمية القلب وخطورته ، سمى العقل قلباً مبالغة لبيان شأنه كما في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ قلب : أى عقل .

وقوله عز وجل : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا . أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ . لذلك كان القلب محلاً للاعتقادات والعلوم والأفعال الاختيارية .
ولكونه محلاً لهذه الخصوصية الإلهية التي تدرك بها الكليات والجزئيات . ويفرق بها بين الواجب والجائز والمستحيل . امتاز به الإنسان عن بقية أنواع الحيوانات ، لأن إدراك الحيوان جزئى طبعى ، وشتان ما بينه وبين الإدراك العلمى الكلى الاختيارى .

واعلم أن مما يصلح القلب : تدبر القرآن الكريم ، وخلق الجوف من الطعام . وقيام الليل ، والتضرع عند السحر ، ومجالسة العلماء والصالحين ، ومحبة سيد الأولين والآخرين . . ومحبة أصحابه والتابعين والأئمة الأعلام والأولياء الصالحين . وإظهار الود والحب لجميع الإخوة المسلمين ، ورأس ذلك كله وذروة سنامه : تحرى أكل الحلال واجتناب الشبهات والمحرمات لأنها تورث القلب قسوة وظلمة وربما تجره إلى الكفر والشركيات .

يقول رسول الله ﷺ . فيمن غذى بالحرام : « يقول : يارب . يارب . فأنى يستجاب لذلك » . وقال أيضاً : « كل لحم نبت من سمّت فالنار أولى به » .

وروى الترمذى عن أبى هريرة مرفوعاً : « إن الرجل ليصيب الذنب فيسود قلبه فإن هو تاب صقل قلبه . قال : وهو الران الذى ذكره الله تعالى فى كتابه ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ » .

والى هذا أشار الرسول ﷺ فى هذا الحديث إلى أن أكل الحلال ينوره

ويصلحه وأكل الحرام وكل ما فيه شبهة يصدئه ويقسيه ويظلمه . وقد وجد ذلك أهل الورع، حتى قال بعضهم: « شربت من ركوة جندي شربة . فعادت قسوتها على قلبي أربعين صباحا » .

وقال شاعرهم :

دواء قلبك خمس عند قسوته فدم عليها تفر بالخير والظفر
خللاء بطن وقرآن تدبره كذا تضرع باك ساعة السحر
كذا قيامك جنح الليل أوسطه وأن تجالس أهل الخير والخبر
وزاد بعضهم :

العزلة، والصمت، وترك الخوض في أعراض الناس ومشاكلهم، وإذا أردت تفصيل ذلك كله، فطالع كتب العارفين بالله : كإحياء علوم الدين للغزالي . وقوت القلوب لأبي طالب المكي، والرعاية لحقوق الله للحارث المحاسبى ورسالة المسترشدين له أيضا، والرسالة للقشيري، وغيرهم .

هذا، وقد سمي القلب : قلبا لكثرة تقلبه، ورد في الخبر :

« القلب بين اصبعين من أصابع الرحمن يقلبه كيف يشاء » .

ولذلك قيل : ينبغي للعاقل أن يحذر من سرعة انقلاب قلبه، فإنه ليس بين القلب، والقلب إلا التفخيم .

لهذا جمع العلماء على عظيم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده كما سبق بيانه . فهو من الأحاديث الجامعة .

* * *

فقه الحديث : يستفاد من الحديث الأحكام التالية :

١- الحلال ما ثبت حله بدليل شرعي والحرام ما ثبتت حرمة بأدلة شرعية .

٢- الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ثبت تحريمه بدليل شرعي .

- ٣- اجتناب المشتبهات والبعد عنها احتياطاً للدين والعرض .
- ٤- عدم الاقتراب من مواطن الشبهة والبعد عن كل ما يسيئ الظن أو يوقع في محذور شرعى .
- ٥- الأخذ بالورع والحث على العمل به .
- ٦- لا ورع فى ترك المباحات، وسد الذرائع التى أكثر منها المالكية .
- ٧- تحريم قليل ما يسكر كثيره، وتحريم الخلوة بالأجنبية .
- ٨- تعظيم القلب والاهتمام بكل ما يصلحه والتعرف على كل ما يفسده .
- ٩- العقوبة فى الشريعة الإسلامية من جنس الجريمة .
- ١٠- يجوز ضرب الأمثال لتوضيح المعانى الشرعية العملية .
- ١١- الأعمال القلبية أفضل من الأعمال البدنية، والأعمال البدنية لا تصلح إلا بصلاح الأعمال القلبية .
- ١٢- ضرورة صلاح المطعم والمشرب والملبس والمسكن، وخلوصها من كل شبهة أو تهمة .
- ١٣- ضرورة التمسك بكل ما يحمى الدين والعرض والعقل والنفس والمال .
- ١٤- لا يصلح حال هذه الأمة إلا بما يصلح به أولها .
- ١٥- هذا الحديث يتضمن كل علوم الشريعة ظاهرها وباطنها لأنه بين الحلال والحرام وما يتعلق بهما من أمور، وبين المشتبهات، كما بين صلاح القلب وفساده وأعمال الجوارح التابعة له والورع الذى هو أساس الخيرات ومنبع سائر الكمالات .
- ١٦- الناس على دين ملوكهم، فصلاح حال الملك صلاح لرعيته، وفساده فساد للأمة وكذلك كل راع مع رعيته .
- ١٧- كل راع مهما كان مستواه مسئول عن حماية رعيته والعمل على تحقيق الأمن والأمان لكل أفرادها .

١٨ - ضرورة الحفاظ على المال العام وحمايته .

١٩ - هذا الحديث من الأحاديث الجامعة ولذلك قال الحسن رضى الله عنه :

« أدركنا قوما كانوا يتركون سعيين بابا من الخلال خشية الوقوع فى باب

الحرام » ولم يفعلوا هذا إلا بعد سماعهم لهذا الحديث العظيم .

* * *